جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم الجدع مشترك د/ لطرش صبرينة

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية وكيفية حلها

البريد الالكتروني: Sabrina_Latreche21@yahoo.fr السنة الجامعية: 2022/2021

أولا: طبيعة المشكلة الاقتصادية

1- تعريف المشكلة الاقتصادية:

يهتم علم الاقتصاد بالبحث والتمعن في المشكلة الاقتصادية المتمثلة في الندرة النسبية للموارد والبحث في نشأتها وأسبابها ومظاهرها، وقد لازمت المشكلة الاقتصادية الإنسان منذ وجوده نظرا لمحدودية الموارد التي لا تقدم الإشباع الكامل نظرا للحاجات الإنسانية المتزايدة والمتطورة، لذلك فالمشكلة الاقتصادية فهي:

المشكلة الاقتصادية تكمن في التناقض بين موارد الإنسان المحدودة وحاجاته غير المحدودة،

2- خصائص (مميزات) المشكلة الاقتصادية

تتميز المشكلة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، نورد بعضها في الآتي:

- **العمومية:**

تأخذ المشكلة الاقتصادية طابع العمومية، بمعنى انها مشكلة زمانية ومكانية حيث تتواجد في كل الأزمنة قديمة أو حديثة وبكل المناطق والدول وفي كل الأنظمة سواء رأسمالية أو اشتراكية كما أنها تواجه جميع الأفراد وما يزيد حدتها هي عدم استغلال الموارد استغلاليا عقلانيا يتماشى مع الحاجات والرغبات الإنسانية المتزايدة.

- **الديمومة**

بمعنى أنها دائمة وأبدية، تنطبق على كل العصور والأزمنة، فالإنسان منذ أن خلقه الله سبحانه وتعالى واجه هذه المشكلة الاقتصادية، ولازالت المجتمعات الحديثة تعاني منها لحد الآن، كما أن المجتمعات التي ستأتي في المستقبل سوف تعاني منها أيضا.

- **الندرة النسبية**

حيث أن الموارد محدودة وعدم كفايتها وبالمقابل استخداماتها متنوعة، ونظرا لذلك على الافراد والمجتمعات الاختيار العقلاني فيما بينها.

3- أسباب المشكلة الاقتصادية:

هناك العديد من الأسباب زادت من حدة المشكلة الاقتصادية ومن أبرزها:

3-1- ندرة الموارد:

تتميز الموارد (الوسائل) التي تلبي حاجات الإنسان بالندرة، أي عدم وجودها بالشكل الكافي الذي يشبع كل حاجاته ورغباته، والمقصود بالندرة هو الندرة النسبية وليست الندرة المطلقة؛ أي ندرة الموارد الاقتصادية بالنسبة لحاجات الإنسان المتعددة والمتجددة، ومن الأسباب التي تؤدي إلى نشأة مشكلة الندرة نذكر:

-عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها؛

-قابلية بعض المواد للنفاذ؛

-زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الانتاج.

تنقسم الموارد إلى عدة أقسام وهي:

- موارد طبيعية: تعتبر هبة من الله ولا دخل للإنسان في صنعها وتتضمن كل ما هو فوق الأرض أو باطنها من معادن وغاز ....الخ.
- موارد بشرية: هي مختلف مجهودات العاملين الفكرية والعضلية التي تساهم في العملية الإنتاجية.
- موارد مالية: هي مختلف الوسائل المادية التي تساهم في عملية الإنتاج بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

3-2- زيادة الحاجات:

من أهم أهداف الأفراد والمجتمعات هي اشباع الرغبات والحاجات المختلفة والعمل على اشباع حاجات أخرى كلما اشبع رغبة إلا وتجددت له رغبة أخرى وبالتالي تبقى الحاجة في تطور وتزايد مستمر.

ويمكن القول أن الفرد في المجتمع الاقتصادي يقسم رغباته وحاجاته إلى عدة أقسام كما يلي:

- **الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية**

تعتبر الحاجات الأساسية ضروررية لاستمرار حياة الأفراد لان الاستغناء عنها أو العزوف عن إشباعها تسبب الفناء والزوال وتعتبر القاعدة الأساسية حتى يتمكن الانسان من تحقيق حاجاته الأخرى ويستطيع تحقيق ذاته ووجوده ومن هذه الحاجات نذكر: الغذاء واللباس والمسكن...الخ. أما الحاجات الكمالية هي التي تزيد في رفاهية الإنسان ويمكن له أن يستغني عنها دون أن يؤثر ذلك على حياته مثل: الهاتف النقال، الثلاجة... الخ.

حاجات الإنسان المختلفة لها عدة خصاص وهي:

- النمو السكاني المتزايد ساهم في زيادة حاجات الأفراد.
- التقدم التكنولوجي أعطى فرصة للأفراد للبحث عن سبل مختلفة وجديدة لاشباع حاجاتهم.
- التطور التكنولوجي ساهم في تصنيف الحاجات وأصبحت الحاجات الكمالية ضرورية في نظر بعض الأشخاص.
- الحاجات الإنسانية متكررة .

- **الحاجات الفردية والحاجات الجماعية:**

الحاجات الفردية هي التي يتولى الفرد أمر إشباعها والتي يترك له حرية التصرف بها؛ كالحاجة إلى الغذاء واللباس وهي حاجات مادية، وهناك حاجات أخرى فردية روحية ؛ كالحاجة إلى أداء الشعائر الدينية، أما الحاجات الجماعية فهي التي يتم إشباعها بصورة جماعية من قبل المجتمع ككل؛ كالحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الدفاع والحاجة إلى العدل.

3-3- الاختيار والتضحية:

نتيجة لندرة الموارد وتعدد الحاجات يجد الفرد نفسه تحت ضغط القيام بعملية الاختيار، حيث يجب على الفرد تصنيف وترتيب احتياجاته حسب الأولوية، وبذلك يختار أي الحاجات يشبع أولا لعدم قدرته على إشباع كل حاجاته، أما الحاجات التي لا يمكن للفرد أن يشبعها في ظل دخله المحدود فإنه يقبل بالتنازل عنها وهو ما يطلق عليه بالتضحية، وبالتالي فالاختيار والتضحية يمثلان الموازنة المنفعية الحرة بين البدائل الممكنة لاختيار أفضل بديل، وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية وللعائد،

وكمثال عن ذلك نفترض أنه يوجد شخص يملك قطعة أرض، وهو يرغب في بناءها، كما يرغب في زراعتها قمحا وقطنا، وبالتالي هذا الشخص لا يمكنه تحقيق كل رغباته أي البناء وزراعة القمح وزراعة القطن لأن مورده محدود (الأرض)، وبذلك يجب عليه أن يختار بين البدائل الثلاثة كالبناء مثلا ويضحي بباقي البدائل أي زراعة القمح والقطن

4- الفرق بين المشكلة الاقتصادية والأزمة الاقتصادية: تم التعرض لها

5- أركان المشكلة الاقتصادية:

هناك عدة تساؤلات على الاقتصادي إيجاد الوسائل والمعايير التي تساعده للجابة عليها ومن هذه الأسئلة نجد ما يلي:

- **ماذا ننتج:**

بمعنى ماهي السلع والخدمات التي يرغب المجتمع في انتاجها وبأي الكميات وتعتمد هذه المجتمعات على جهاز الثمن (قوى السوق) لحل هذه المشكلة بينما تأخذ بعضها أسلوب التخطيط كوسيلة لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

- **كيف ننتج:**

وتتعلق الإجابة عن هذا السؤال في كيفية إنتاج السلع والخدمات بمعنى كيف تتم طريقة الإنتاج ، وما هي نسبة الاستخدام المطلوبة من مختلف عوامل الإنتاج - العمل والأرض ورأس المال - لتوفير الكمية المستهدفة من الإنتاج وعلى المستوى الكلي. هل يتم الإنتاج وفق جهاز الثمن في السوق الحر أم وفق أسلوب التخطيط المركزي وتدخل الدولة؟

- **لمن ننتج:**

وتتعلق الإجابة عن هذا السؤال في معرفة مجمل وكل المنتفعين من انتاج السلع والخدمات من أجل تسديد مختلف الحاجات في المجتمع باستغلال مختلف الموارد.

ثانيـــــا : حل المشكلـــــة الاقتصادية

إن حل المشكلة الاقتصادية يكمن في كيفية تحقيق أقصى مايمكن من اشباع الحاجات غير المحدودة باستغلال الموارد استغلالا أمثل مع الاهتمام المستمر في تنمية وتطوير الموارد المتاحة(الطبيعية والبشرية والمادية) ومن أجل التقليل من هذه المشكلة وهي ندرة الموارد هناك عدة توجهات رئيسية وهي:

- الاستخدام الكامل للموارد النادرة(الطبيعية والبشرية والمالية)؛
- الكفاءة الاقتصادية لاستخدام تلك الموارد عن طريق التخطيط السليم وإدارة هذه الموارد إدارة سليمة؛
- توزيع الدخل توزيعا عادلا بين أفراد المجتمع أي الاستغلال الأمثل لكل الموارد المتاحة في كل أقاليم الدولة دون استثناء أو تمييز وهذا بدوره يتطلب عدالة اجتماعية واقتصادية بين أفراد المجتمع دون تميز؛
- الزيادة المستمرة في معدل النمو الاقتصادي للناتج القومي الإجمالي لمقابلة الزيادة في عدد السكان من احتياجات متعددة.

وعموما فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة أبعاد المشكلة الاقتصادية لكن الحل يختلف من دولة إلى أخرى وحسب طبيعة الأسواق والأنظمة السائدة .

1- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي:

يحاول النظام الرأسمالي حل المشكلة الاقتصادية من خلال ميكانيكية جهاز الثمن والذي يضم تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب) من خلال الإجابة على الأركان التالية:

- **ماذا ننتج:**

يعمل جهاز الثمن في هذه الحالة على الإجابة على هذا التساؤل ومعرفة ماذا تنتج الدول حيث يحدد في السوق أسعار السلع والخدمات، ويكون الطلب متزايد على السلع والخدمات الأكثر أهمية مع بقاء العوامل الأخرى على حالها مما يؤذي إل ارتفاع سعرها مما يشجع المنتجين على انتاجها والعكس صحيح.

- **كيف تنتج:**

يتم ذلك عن طريق مقارنة أسعار السلع والخدمات والتي تمثل إيرادات للمنتجين مع مختلف أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والتي تمثل تكاليف الإنتاج، وبذلك يتم معرفة معدل الربحية ومدى تحقيق أرباح مختلف نواحي الأنشطة الإنتاجية ، مما يساهم بصفة أساسية في تخصيص الموارد الإنتاجية النادرة بين الاستخدامات البديلة التي تحقق أكثر كفاءة.

- **لمن ننتج:**

إن الإجابة على هذا الجزء الثالث من المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي تكمن في أن حصة كل فرد من الناتج الوطني الإجمالي تتحدد وفقا لمقدار مساهمته في العملية الانتاجية كما يلي:

- العامل: يحصل على الأجر؛
- الأرض: تحصل على الريع؛
- رأس المال: يحصل على الفائدة؛
- التنظيم: يحصل على الأرباح.

2- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

يعتبر النظام الاشتراكي نظاما يستبدل فيه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بالملكية العامة أين يتم توزيع الناتج الإجمالي بشكل يضمن توازن بين الإنتاج والاستهلاك حيث أن الدولة هي من تقدر تفاصيل كيفية استخدام مختلف الموارد الاقتصادية وذلك عن طريق خطة مركزية لها طابع الالزام وتكمن الإجابة عن حل المشكلة الاقتصادية في هذا النظام كما يلي:

- **ماذا ننتج:**

عن طريق تحديد الحاجات من السلع الواجب انتاجها عن طريق جهاز التخطيط المركزي حيث يقوم بوضع خطة تفصيلية تحدد فيها السلع المطلوبة كما ونوعا ومختلف المنافع منها.

- **كيف ننتج:**

يتم ذلك من خلال جهاز التخطيط المركزي حيث يقوم بتنظيم العملية الإنتاجية وتخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة للإنتاج والمحددة مسبقا ماذا تنتج حيث تقوم المؤسسات الاقتصادية الحكومية بتلقي الأوامر فيما يخص كل ما يتم انتاجه من حيث الكم والنوع.

- **لمن ننتج:**

عن طريق جهاز التخطيط المركزي حيث تحدد الخطة مختلف الموارد التي توجه للأغراض الاستهلاكية وما يجب توفيره لاستعماله في رفع مستوى الطاقة الإنتاجية مستقبلا. كما تقوم الخطة بإجراء مسح شامل لكامل الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الوطني، ومن ثم تعمل على توظيفها واستخدامها كاملة، بحيث لا تترك أي من الموارد دون استخدام، وتضمن كذلك التوازن بين العرض والطلب وضمان عدم وجود اختلال في كل منهم

3- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاسلامي:

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإسلام لا يعترف بالندرة بالمعنى الاقتصادي كسبب للمشكلة الاقتصادية، بل يرجع سببها الأساسي إلى أفعال الإنسان بظلمه وكفره لنعم الله عليه، وسوء استخدام الموارد التي وهبها الله له. ومن الطرق التي وضعها الإسلام لحل المشكلة الاقتصادية نذكر:

- **الزكاة**

وهي الركن الثاني من أركان الإسلام، وهي عبارة عن أموال تؤخذ من الأغنياء من ملك النصاب وحال عليه الحول لترد على الفقراء، ولها أهمية كبيرة في حل العديد من المشكلات الاجتماعية التي قد تواجه المجتمع. فهي تعمل على:

- معالجة الفقر وتحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، كونها تساهم في إعادة توزيع الدخل على المدى البعيد.
- المحافظة على دورة الإنتاج وحل مشكلة البطالة؛
- التحفيز والدفع نحو على الاستثمار.

تساهم الزكاة في خلق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الأفراد من أصحاب الحرف والمهارات على الاستثمارات المشروعة بدل أن يكونوا عالة على المجتمع، كما تعمل الزكاة على تنمية الأموال وزيادتها؛ وذلك لأن أصحاب الأموال أمام خيارين: إما استثمار أموالهم في مشاريع ليست محرمة، أو تركها بدون تشغيل، فتعمل الزكاة على تناقصها، مما يدفع الفرد لاستثمار هذه الأموال طالما يملك النصاب حتى تدر عليه عائدا يغطي الزكاة من الأرباح بدلا من دفعها من رأس المال.

- **تحريم الاحتكار**

لقد حرم الإسلام الاحتكار، وذلك لما له من آثار سلبية ومساوئ اقتصادية تؤدي إلى إلحاق الضرر بأفراد المجتمع.

- **دور الدولة في حل المشكلة الاقتصادية**

دعى الإسلام إلى تحقيق المصالح العامة، تدعيم المبادئ الأخلاقية وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من خلال استخدام ما في بيت المال من موارد للإنفاق عليهم، ولا تتدخل الدولة في الممارسات الاقتصادية طالما أنها تسير وفق الأسس الشرعية الصحيحة إلا أن الشريعة الإسلامية أجازت للدولة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية، ويكون هذا التدخل مرتبطا ارتباطا وثيقا بالوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع؛ حيث يكون التدخل واجبا في حالة دفع الظلم عن الناس.

- **ترشيد الاستهلاك**

دعى الإسلام إلى التوسط والاعتدال في استغلال الموارد والخيرات مصداقا لقوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (67)} ، حيث يهدف الإسلام إلى تيسير سبل الانتفاع بالموارد الطبيعية التي خلقها الله تعالى في الإنتاج والاستهلاك دون أن يؤدي ذلك إلى إلحاق الضرر بالآخرين، كما حرم الاسلام التبذير والاسراف ونهى عن الترف؛ وهو المبالغة في التنعم، ويعتبر الترف من أشد أنواع التبذير.